العلاقات الرياضية في أبنية التصغير

The mathematical relationships in the miniaturization's structures

الدكتور: الصدّيق قوري

قسم اللّغة والأدب العربي . جامعة يحي فارس . المدية . الجزائر
عضو مخبر الدراسات المصطلحية والمعجمية ، جامعة المدية

sedikgouri@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2023/04/15 تاريخ القبول: 2024/01/14 تاريخ النشر: 2024/03/15

ملخص:

يسعى البحث للوقوف على ضرب من مباحث اللسانيات العربية لا تنفك دراسته الدقيقة المثمرة عن مزاوجة بين الفكر الرياضي والتحليل اللغوي، هذا الضرب أو المبحث هو الباب الصرفي الجامع لأمثلة أو عناصر تحكمها علاقة رياضية هي علاقة التكافؤ الذي يحقق تناظرا بينها، ولكن المستقرئ لأمثلة الباب يجد ما يخرج منها فيدخل في باب ليس فيه نظائره ويجد ما يدخل معها مما ليس بنظير لها .

مَثل ذلك أبنية المفرد المجرّد ثلاثيّه ورباعيّه وخماسيّه، ومزيده بشتّى أنواعه، يسلك الثلاثي مهما كان وزنه بابا واحدا في تصغيره تتناظر فيه كل أبنيته، و كذا الرباعي والخماسي في تناظرهما عند التصغير، غير أنّ بعضها يخرج عن بابه ويدخل في باب الثلاثي، ومثل هذا التناظر ما يقف عليه الباحث منه بين التصغير والجمع لأنّ كليهما تكسير للمفرد، وما يحكمه من اطّراد وشذوذ.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، الرياضية، التصغير،الجمع، الثلاثي، الرباعي، الخماسي.

Abstract:

The current research seeks to identify the bundle of Arabic linguistic studies that target mingling the mathematic thought with the linguistic analysis.

These studies are the embracing umbrella of a number of symmetrical elements, similar to those of the mathematical relationships. As an example ,among the set of the structures of the root singular, triple, quaternary, pentagonal and the likewise of all kinds, the triple based structures maintains the same diminutive structure despite its modulating forms .The same pattern is marked in the rest of the structures including the triple, quaternary and pentagonal ones. The above mentioned pattern can be observed in the diminutive and plural structures which collectively distort the singular structure in terms of regularity and anomaly.

Keywords: mathematical, relationships, diminutive, plural, triple, quaternary, pentagonal.

مقدمة :

لمّا كان التصغير بمثابة الحصر ولقلّة دواعي استعماله ثقلت أوزانه، فقلّ استعماله، وما قلّ استعماله إلاّ لمّا سَلب الفخرُ والمدحُ والرثاءُ السلطانَ من الهجاء، وحتّى الهجاء الذي هو مجال استعمال التحقير والانتقاص من قدر المهجو محشوّ بالفخر والمدح اللذين يزيدان باب الجمع سعة وامتداد على حساب باب التحقير، لأجل ذلك جعلت العرب جميع أبنية الثلاثي تتكافأ في مجموعة وزمرة واحدة يجمعها بناء تصغير واحد،بل إنّ من الرباعي والخماسي المزيدين ما يدخل في زمرة الثلاثي، وكذا أبنية الرباعي والخماسي المجردين جعلوها مجموعة واحدة تتناظر وتتكافأ في أبنية تصغيرها .

لقد جعلت العرب بناء المفرد مركز تناظر بين الجمع والتصغير، وبما أنّه ليس في التصغير أبنية تدل على أدنى من المفرد بعشر مرات إلى ثلاث لتقابل أبنية القلّة، وإنما التصغير تحقير للمفرد ابتداء من أقله شأنا أو حجما أو قدرا نزولا إلى الكثرة في الانتقاص والتحقير من المفرد، قوبلت أوزانه بأوزان جمع الكثرة التي هي زيادة في المفرد ابتداء من الثلاثة فصاعدا إلى غاية لا يوقف على حدّها، ومن تأمل في صيغ و دلائل الجمع و التصغير وجد عجائبَ من التناظر في المبنى والمعنى.

لأجل كل هذا يتساءل البحث : ما مدى صحّة التكافؤ الرياضي وغيره من علاقات كالتناظر والتوازن في باب التصغير ؟ وإن كان منطق العرب في صرفها منطقا رياضيا يمكن دراسته دراسة علمية مبنية على البراهين والأدلّة الرياضية لا التعسّفات الفلسفية،فهل بالإمكان الوقوف على براهين علمية تثبت وجود التكافؤ بين الخارج عن باب نظائره والأمثلة التي انضمّ إليها ممّا ليست من بابه ؟ وهل بالإمكان إيجاد أصله الذي هو نظير لأفراد هذا الباب الذي دخل فيه ؟

هذا ما يسعى البحث لبرهنته في دراسة بينية تحمل تصوّرات جديدة تمزج الصرف بالرياضيات .

1. التكافؤ والتناظر الذي يحكم أبنية الثلاثي باعتبار تصغيرها :

أبنية الثلاثي مهما كان وزنها فهي نظائر باعتبار تصغيرها ، لأنّه يجمعها وزن واحد هو : " **فُعَيْلٌ**" حتّى المحذوف منه بعوض ، نحو : اسم ـ وأصله : سِمْوٌ ـ وابن ـ وأصله : بِنْوٌ ـ وبلا عوض ، نحو : دمٍ ويدٍ وفم وأب وأخ ، فإنّه يعود إلى أصله فيصغّر هذا التصغير بردّ أصله الساقط وإسقاط العوض ، فتقول : سُمَيّ وبُنَيّ ودميّ ويديّ و فميّ وأبيّ وأخيّ بإدغام ياء التصغير في واوه العائدة إليه بعد قلبها ياء ، لأنّها والياء إذا التقتا وسَبقت إحداهما بسكون قلبت الواو ياء ثمّ أدغمتا .

والتناظر في هذا الباب يتأتّى بين الأبنية الثلاثية في أسهل صوره لأنّه لا يشترط فيه أن تكون حركات الأصول من فاء وعين ولام سواءً ، فشرطه التساوي في عدد الأصول فقط ، وقد يقابل الأصل غير المحذوف العلامة العدمية : " Ø " في موضع الأصل المحذوف المقابل والمناظر له ، أمّا العوض عن الأصل المحذوف ـ إن وجد ـ فهو لا يأتي في موضعه لأنّ الزوائد لا تشغل مواضع الأصول المعوّضة لها ، بل قد يأتي قبل الفاء إن كان المحذوف لام الكلمة كما مرّ في : اسم و ابنٍ ، وقد يأتي بعد اللّام إن كان المحذوف فاء الكلمة ، كما في نحو : عِدةٍ وهبةٍ وزنةٍ التي أصولها: وَعدٌ و وَهبٌ و وزنٌ وقد تأتي زوائد لغير تعويض بعد لام الثلاثي هي بمثابة تاء التأنيث ، فلا تفسد التكافؤ لأنّه يتحقّق بصيغة : "**فُعَيُل**" .

الجدول رقم :01 : فيه بيان الثلاثي المجرد والمزيد فيه زيادة عوض أو لغير عوض و الساقط منه حرف .

+/-	ف	ع	ل	+/-	+/-
-	نَ	هْ	ر	-	-

-	كَ	تِ	ف	-	-
-	عِ	نَ	ب	-	-
-	دَ	مٌ	Ø	-	-
-	أَ	بٌ	Ø	-	-
اِ	سْ	مٌ	Ø	-	-
اِ	بْ	نٌ	Ø	-	-
-	Ø	عِ	دَ	ةٌ	-
-	Ø	هِ	بَ	ةٌ	-
-	حُ	بْ	لَ	ى	-
-	حَ	مْ	رَ	ا	ء
-	سَ	كْ	رَ	ا	ن

وأمّا "حُبَيلَى"، و"حُمَيْراءُ"، و"سُكَيرانُ" ، فصدورُها (أوائلها) من الأبنية المتقدّمة، فحُبيلى وحُميراء وسُكيران كلّها بثلاثة أصول فزنتها على الأصل: "فُعَيْلٌ" حُبَيْلٌ وحُمَيْر وسُكَيْر، فهي بهذه الأوزان غير شاذة عن أبوابها، ثمّ زادوا عليها هذه الزوائد التي هي بمثابة تاء التأنيث في طلحة وسَلَمَة .

قال إمام الصنعة :" باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف :

ولحقته الزيادة للتأنيث صارت عدَّته مع الزيادة أربعة أحرف وذلك نحو: حبلى، وبشرى، وأخرى، تقول: حبيلي، وبشيري، وأخيري،وذلك أنَّ هذه الألف لمَّا كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك في طلحة طليحة، وفي سلمة: سليمة. وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة، لأنها تضم إلى الاسم، كما يضم موت إلى حضر، وبكَّ إلى بعل.

وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياءً، وجرت هذه الألف في التحقير مجرى ألف مرمى، لأنها كنون رعثٍن، وهو قوله في معزىً: معيزٍ كما ترى، وفي أرطى: أريطٍ كما ترى، وفيمن قال علقىً: عُلَيْقٍ كما ترى"[1].

ما يلحظ هنا من عجائب التناظر بين التصغير والجمع أنّه كما يكثر للمفرد الواحد أبنية جمعه ، نحو عبد وشيخ ـ فإنّ أبنية جمع كلّ منهما تربو عن التسعة . تكثر الأبنية التي تجتمع في نفس بناء التصغير، نحو رَجُلٍ و رِجْلٍ و رَجْلٍ(جماعة الراجلين) فإنّ تصغيرها واحد هو: "رُجَيْلٌ" . وكذا لو أنّ العرب استعملت أسماء ثلاثية متآلفة المبنى مختلفة المعنى ، فإن الاحتمال الرياضي

يحكم بنتاج اثني عشر لفظا مختلفة المعاني مؤتلفة المباني ، وذلك بضرب ثلاث حالات الفاء من فتح وضمّ وكسر في أربع حالات العين من فتح وضمّ وكسر وسكون ، فينتج اثنا عشر وزنا يخرج منها وزن "فِعُل" لثقل الانتقال من كسر إلى ضمّ ، كلّ هذه الأوزان لا يجاوز تصغيرُها " فُعَيْلا".

2 . التكافؤ والتناظر الذي يحكم أبنية الرباعي والخماسي المجردين والمزيدين :

أبنية الرباعي مهما كان وزنها فهي نظائر باعتبار تصغيرها " **فُعَيْلِل**" أيضا ، وهي : فَعْلَل نحو: جعفر، وفُعْلُل نحو: برثن ، وفِعْلَل نحو: درهم ، وفِعْلِل نحو: زبرج (الذهب) ، وفِعَلٌّ نحو: هزبر ، وتُصيَّرُ أبنية الخماسي المجرد نظائرَ لبنات الأربعة بإسقاط خامسها مع كونه أصلا لأنّ ذوات الخمسة ثقيلة ، فكيف لو زيدت عليها ياء التصغير دون حذف منها، فلم يجدوا بدّا من إسقاط خامسها لأنّه هو مثقلها ،فيحذف من نحو: سَفَرْجَلٍ وجَحْمَرِشٍ (وصف للأرنب المرضع) ، وقُذَعْمِلٍ (الجمل الضخم) وجِرْدَحْلٍ (الضخم من الإبل أيضا) خامس أصولها ، فيصير والرباعي سواءً ، ثمّ تقحم ياء التصغير بين عينه ولامه الأولى فيصير وزن الجميع :" **فُعَيْلِلٌ**" ، فيكون حينها مركز تناظر لكل أبنية الرباعي والخماسي المجرّدة ، أمّا الرباعي المزيد بأيّ نوع زيادة ـ سواءً كانت الزيادة لإلحاقه بالرباعي المجرّد ،كما في نحو: كوثر وجوهر وجدول وقسور بزنة (فَوْعَلٍ وفعْوَلٍ) ملحقا بجعفر ، وكذا في نحو: حمير وعثير(وهو التراب) بزنة (فِعْيَل) ملحقا بدِرْهَمٍ وكذا في نحو: خدبّ (الضخم من النعام وغيره) وهجفّ (الضخم أيضا) بزنة فِعَلٍّ بزيادة حرف مثل لامه ملحقا بهزبر ، وفي نحو: زرقم وستهم لشديد الزرقة وعظيم الاست ، بزنة : فُعْلُم ملحقا ببُرْثُن ، وفي نحو: رمدد (وهو الهالك من الرماد وغيره) بزنة فِعْلِلٍ بزيادة الدال الشبيهة بداله الأصلية التي هي لامه ، فهو ملحق بزبرج . أو كانت الزيادة لغير الإلحاق ، كما في نحو: يَثْرِب ويَشْكُر ، فإنّها لا توازي أي بناء من أبنية الرباعي المجرّد المذكورة قريبا، فعلى أيّ وزن كان هذا الرباعي المزيد فستجتمع في باب واحد (ما يعرف في الرياضيات بمصطلح :" مجموعة") **وتتوازن** أوزانه كلها باعتبار تصغيرها مع : " فُعَيْلِلٍ" والزائد فيها لا تهمّ حركته أو سكونه ، فكل حرف في الرباعي بنوعيه المجرّد والمزيد يناظر أو يوازن الحرف الذي هو في مرتبته ، فلا يشذّ بناء من هذه الأبنية فيصغّر تصغيرا غير مناظر أو موازن لفُعَيْلِل ، ويلتحق بهذه المجموعة أيضا الخماسي المزيد الملحق بأبنية الخماسي المجرّد كما في نحو: عقنقل(الوادي الواسع الملتوي) وسجنجل (المرآة) بزنة "فَعَنْعَل" وسميدع (الشجاع) بزنة "فَعَيْلَل" وفدوكس (الأسد) بزنة "فَعَوْلَل" وغيرها من أبنية الخماسي المزيد لأجل الإلحاق بسفرجلٍ ونظائرها أو باقي أبنية الخماسي المجرد الثلاثة

سالفة الذكر.فإن اجتمع فيه زائدان وكان أحدهما شبيها بأحد الأصول والآخر غير شبيه ، أسقطوا غير الشبيه إذا أرادوا زيادة ياء التصغير ، وأبقوا على الزائد الشبيه بقاعدة : "الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه" ، فيثبت ثباتَ الأصول ، وذلك نحو: فُدَيْكِس و سُمَيْدِعوغُضَيْفِر تصغير غَضَنْفَر ومثلها جُحَيْفِل ، أمّا إذا كان الخماسي ـ ويدخل معه السداسي أيضا ـ اسمَ فاعل مشتقٍّ من فعل ثلاثي مبدوء بميم ـ طبعا ـ ومعها ما معها من الأصول والزوائد ، فإنّهم إذا أرادوا تصغيره أبقوا أصولَه والميمَ معها لأنّها مطّردة الزيادة وأسقطوا ما سواها من الزوائد فيقولون في نحو :" مُنطلِق ومقاتل ومستخرج ومتناثر ومختار" : "مُطَيْلِقٍ و مُقَيْتِلومُخَيْرِجومُنَيْثِرٍ ومُخَيّر"، قال صاحب درّ الغوّاص :" وَيَقُولُونَ فِي تَصْغِير مُخْتَار مخيتير، وَالصَّوَاب فِيهِ مُخَيّر، لِأَن الأَصْل فِي مُخْتَار مختَيِر، فالتاء فِيهِ تَاء مفتعل الَّتِي لَا تكون إِلَّا زَائِدَة، وَيدل على زيادتها فِي هَذَا الِاسْم اشتقاقه من الخير، ومن حكم التصغير حذف هَذِه التَّاء، فَلهَذَا قيل: مُخَيّر، وَمن عوض من الْمَحْذُوف قَالَ مخيّير.

وَقد غلط الأَصْمَعِي فِي تَصْغِير هَذَا الِاسْم غَلطا أُودِع بطُون الأوراق، وتناقلته الروَاة فِي الآفَاق، ذَاك أَن أَبَا عُمر الجرْمِي حِين شخص إِلَى بَغْدَاد ثقل مَوْضِعه على الْأَصْمَعِي إشفاقا من أَن يصرف وُجُوه أَهلهَا عَنهُ، وَيصير السُّوق لَهُ، فأعمل الفِكر فِيمَا يغضّ مِنْهُ، فَلم ير إِلَّا أَن يرهقه فِيمَا يسْأَله عَنهُ، فَأَتَاهُ فِي حلقته، وَقَالَ لَهُ: كَيفَ تنشد قَول الشَّاعِر:

(قد كن يخبأن الْوُجُوه تسترا ... فاليوم حِين بدان للنظار)

أَو حِين بدين فَقَالَ لَهُ: بدأن، قَالَ: أَخْطَأت، فَقَالَ: بدين، قَالَ: غَلطت إِنَّمَا هُوَ حِين بَدَونَ أَي ظهرن.

فأسرّها أَبُو عمر فِي نَفسه، وفطن لما قَصده بِهِ، واستأنى بِهِ إِلَى أَن تصدّر الْأَصْمَعِي فِي حلقته، واحتفّ الجمع بِهِ، فَوقف عَلَيْهِ وَقَالَ لَهُ: كَيفَ تَقول فِي تَصْغِير مُخْتَار فَقَالَ: مخيتير، قَالَ: أنِفْتُ لَك من هَذَا القَوْل، أما تعلم أَن اشتقاقه من الخَيْر، وَأَن التَّاء فِيهِ زَائِدَة وَلم يزل يندد بغلطه، ويشنع بِهِ، إِلَى أَن انفض النَّاس من حوله"[2] ،كأني بالأصمعي قاسه خطأً على " مِفتاح" وتصغيره "مُفيْتِيح".

أمّا إن كان اسم الفاعل مشتقّا من فعل رباعي مجرّد ، وسواء زيد على هذا الفعل زوائد أم لم يُزَدْ نحو : دحرج فهو مدحرج أو تدحرج فهو متدحرج واحرنجم فهو محرنجم فلا يبقى في تصغير اسم الفاعل منها إلّا الأصول وتسقط ميم اسم الفاعل وكلّ زائد آخر ليصير بوزن "فُعَيْلِل": فيكون وزن الأولين : دُحَيْرِج ، والثاني : حُرَيْجِمٌ ، هذا الذي يقتضيه القياس .

والملحوظ هنا أنه قد تلتقي أسماء الفاعل من الثلاثي على كثرتها بحسب الزيادة في وزن تصغير واحد ، نحو : مُفْعِل ومُفَعِّل مُفتعل ومُنفعل ومُتفاعل ومُستفعل ومُفاعل ، فتصغيرها كلها : "مُفَيْعِلٌ" ، وهذا لأنّ التصغير ثقيل فجعلوا له بناء واحدا حتّى لا يكثر الثقيل في كلامهم ، فالتقت فيه وتناظرت المؤتلفات والمختلفات وجاز حمل وقياس بعضها على بعض.

لقد حصر سيبويه أبنية التصغير في ثلاثة هي : " فُعَيْل" وقد مرّ و"فُعَيْعِل" و"فُعَيْعِيل" [3]، وقال الاسترأبادي معلّقا على هذا :" قولهم: أوزان التصغير ثلاثة فعيل، وفعيعل، وفعيعيل، ويدخل في فُعَيْعِل دُرَيْهِمٌ مع أن وزنه الحقيقي فُعَيْلِلٌ، وأُسَيْوِدُ وهو أُفَيْعل، وَمُطَيْلِق وهو مُفَيْعِل، وَجُوَيْرِب وهو فُوَيْعِل، وحُمَيِّر وهو فُعَيِّل، ويدخل في فُعَيْعِيلٍ عُصَيْفِيرٌ وهو فُعَيْليلٌ، ومُفَيْتِيحٌ وهو مُفَيْعيل، ونحو ذلك، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتَرَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها، فإن دُرَيْهماً مثلاً وأُحَيْمِرَاوَجُدَيْوِلاومُطَيْلِقاً تشترك في ضمّ أول الحروف وفتح ثانيها ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها، وإن كانت أوزانه في الحقيقة مختلفةً باعتبار أصالة الحروف وزيادتها، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار: إن وزن الجميع فعيعل، فوزنوها بِوَزْن يكون في الثلاثي دون الرباعي، لكونه أكثر منه، وأقدم بالطبع، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع يزيادة إلاّ من نفس الفاء والعين واللام، إذ لابد للثلاثي ـ إذا كان على هذا الوزن ـ من زيادة، واختيار بعض حروف " اليوم تنساه " للزيادة دون بعض تحكمٌ، إذ لو قالوا مثلاً أفيعل باعتبار نحو أحيمر أو مُفَيعل باعتبار نحو مُجَيْلِس أو فُعَيِّل باعتبار نحو حُمَيِّر أو غير ذلك كان تحكماً، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا فُفَيْعل، بل لا تكون إلا في العين كزُرَّق (طائر صياد وبياض في ناصية الفرس) أو في اللام كمهدد (اسم امرأة) وقردد(للمرتفع من الأرض)، فلو قالوا فعيلل لالتبس بوزن جعيفر، أعني وزن الرباعي المجرد عن الزيادة، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا، فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وَزن الثلاثي خاصة، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور وزنوا كل مصغر بما يليق به، فقالوا: دُرَيْهِمٌ فعيلل، وحمير فُعَيِّل، وَمُقَيْتِلمُفَيْعِل، ونحو ذلك."[4]

وقد استعضنا عن أبنية سيبويه بهذه الثلاثة : فُعَيْل للثلاثي، وفُعَيْلِل للرباعي والخماسي لأنّه آيل إلى الرباعي بعد حذف أصله الخامس وكلّ ما كافأ أحدهما بأيّ نوع زيادة ، وفُعَيْليل

للخماسي من أصل ثلاثي بزيادة حرفين ثانيهما مدّ قبل لامه ، أو من أصل رباعي بزيادة حرف مدّ أو لين قبل لامه ، وللسداسي من أصل رباعي أو خماسي .

الجدول رقم:2 : فيه بيان تكافؤ (تناظر) أبنية الرباعي والخماسي المجردين وتوازن مزيديهما معهما عند التصغير .

فُ / +	عَ/فَ/+	يْ	لِ/عِ/+	ل /+	+/-ل/+	+ / -	+ / -
د	ر	يْ	ه	م	Ø	-	-
ج	ع	يْ	ف	ر	Ø	-	-
ب	ر	يْ	ث	ن	Ø	-	-
ز	ب	يْ	ر	ج	Ø	-	-
ه	ز	يْ	ب	ر	Ø	-	-
ك	و	يْ	ث	ر	Ø	-	-
أ	ح	يْ	م	د	Ø	-	-
ج	د	يْ	و	ل	Ø	-	-
ح	م	يْ	ي	ر	Ø	-	-
ز	ر	يْ	ق	م	Ø	-	-
ر	و	يْ	ج	ل	Ø	-	-
س	ف	يْ	ر	ج	-ل	-	-
ج	ح	يْ	م	ر	-ل	-	-
ق	ذ	يْ	ع	م	-ل	-	-
ج	ر	يْ	د	ح	-ل	-	-
ع	ق	يْ	ق	ل	Ø	-	-
ف	د	يْ	ك	س	Ø	-	-
غ	ض	يْ	ف	ر	Ø	-	-
م	ط	يْ	ل	ق	Ø	-	-
م	خ	يْ	ي	ر	Ø	-	-
د	ح	يْ	ر	ج	Ø	-	-
ح	ر	يْ	ج	م	Ø	-	-

ز	ع	يْ	ف	ر	Ø	ا	ن
خ	ن	ي	ف	س	Ø	ا	ء

ـ ملحوظة :زُعَيْفِران أصلها بنت أربع فزنتها على الأصل : "زُعَيْفِر" "فُعَيْلِل " ، وكذا "خُنيفِساء" على الأصل "خُنيفِس" فإنّك في تصغيرهما تسلّم الصدر فيحصل التناظر فتدخلان في باب " فُعَيْلِل" ثمّ تأتي بالألف والهمزة أو الألف والنون وقد مرّ أنّهما لا يفسدان التناظر لأنّهما بمثابة تاء التأنيث في نحو: " طُلَيْحة" وسُلَيْمة" مصغّري طلحة وسَلَمة .

3ـ الأبنية التي تتكافأ باعتبار بناء تصغيرها " فُعَيْلِيل" :

خاص بأبنية الرباعي الذي يزاد بين لاميهمدّ ، نحو : فِعْلِيلٍ (قِنديل وجِرْجِير)، وفِعْلال (سِرْداح) و فَعْلال (خَزْعَال : صفة للنّاقة التي بها ضلع) ، وفَعْلول وهي نادرة سمع منها : صَعفوق (وهو الذي يقصد السوق ولا مال له) وفُعلال (قُسطاس وقُرطاس) وفُعْلول (زُنبور وعصفور و وبُهلول) ، أو ممّا يزاد بين لاميه حرف لين نحو: "فِرْدَوس" .

والملحق بهذه الأبنية ، نحو : ضِلّيل وعِشّيق بزنة "فِعّيل" وخَرُّوب وكَمُّون بزنة " فَعُّول وسُبّوح وقُدّوس بزنة "فُعّول"، وتُفّاَحٍ بزنة " فُعّال"، وكذا غير الملحق بها من بنات الخمس من أصل ثلاثي اللّواتي رابعهنّ مدّ ، نحو: مفتاح وتمثال (مفيتيح بزنة "مُفَيْعيل" ، وتميثيل بزنة "تُفَيْعيل" وغيرها ، يصغّر ببناء مُوازن لبناء : "فُعَيْلِيل" بحيث يتساوى معه في عدد الحروف وتتناظر الحركات والسكنات وتتناظر ياء التصغير والياء التي بعد الذي بعدها ـ سواءً أكان أصلا أم زائدا ـ في كلّ هذه الأبنية بعضِها من بعضٍ ، والملحوظ أنّ نحو: تُفيفيحوتُميثيل ممّا فيه زيادة قبل فائه فإنّ هذا الزائد يكافئ فاء "فُعَيليل" ممّا ينجرّ عنه أنّ فاءه تصبح مكافئة وموازية وموازنة ومناظرة لعين فُعيليل وعينه تنتقل لمكافأة لامه الأولى ،وهذا الجدول الرياضي التجريدي كفيل ببيان هذا التناظر:

الجدول رقم :03 : فيه بيان التكافؤ في أبنية "فُعيْلِيل" مع ما ألحق بها .

فُ/+	عَ/فَ/+	يْ	لِ/عِ/+	ي	ل
ق	ن	يْ	د	ي	ل
س	ر	يْ	د	ي	ح
خ	ز	يْ	ع	ي	ل
ص	ع	يْ	ف	ي	ق
ق	ر	يْ	ط	ي	س

ع	ص	يْ	ف	ي	ر
ف	ر	يْ	د	ي	س
م	ف	يْ	ت	ي	ح
ت	م	يْ	ث	ي	ل
س	ب	يْ	ب	ي	ح
ق	د	يْ	د	ي	س

ملحوظة : يجوز أن تعوض الساقط من أصول الخماسي المجرد بياء بعد ياء التصغير ، قال ابن يعيش :" والثاني: أن تُصغر خماسيًّا، وليس رابعُه شيئًا من حروف المدّ، فيحتاج إلى أن تحذف منها حرفًا ليرجع إلى الأربعة، ثم تُصغِّره تصغيرَ ما كان على أربعة أحرف، ثمّ تُعوّض من المحذوف ياءً رابعةً، نحوَ قولك في "سَفَرْجَلٍ": "سُفَيْرِجٌ"، وإن شئت "سُفَيْرِيجٌ"، فتُعوِّض الياء من اللام المحذوفة. وكذلك نظائرُه من نحو: "فَرَزْدَقٍ"، و"فُرَيْزِدٍ"، و"فُرَيْزِيدٍ" إن شئت. هذا نصُّ سيبويه [5] في أصل الباب أنّ المصغّر على ثلاثة أمثلة. وقيل للخليل: لِمَ تُثْبِت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وَجَدْت معامَلة الناس على "فَلْسٍ"، و"درهمٍ"، و"دينارٍ"، فصار "فلسٌ" مثالًا لكلّ اسم على ثلاثة أحرف، و"درهمٌ" مثالًا لكلّ اسم على أربعة أحرف، و"دينارٌ" مثالًا لكلّ اسم على خمسة أحرف، رابعُها حرفُ علّة."[6]

4 ـ تناظر بابي التصغير والجمع :

قال السهيلي رحمه الله : "التصغير تقليل أجزاء المصغّر والجمع مقابله وقد زيد في الجمع ألف ثالثة كفَعَالِل فزيد في مقابلته ياء ثالثة، ولم يكن آخرا كعلامة التأنيث لأن الزيادة في اللفظ على حسب الزيادة في المعنى،والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء من دون جزء بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الذكر والأنثى . وكانت العلامة في اللفظ المنبئة عن معنى المناسبة طرفا في اللفظ بخلاف الياء في التصغير ، فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغّر وكانت ياء لا ألفا لأنّ الألف قد اختصت بجمع التكسير وكانت به أولى ، كما كانت الفتحة التي هي أخفها بذلك أولى ، لأنّ الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة."[7]

كما تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير فتح شفتيه وباعد ما بين يديه، وإذا كان الفتح ينبئ عن السعة والضمّ الذي هو ضدّه ينبئ عن القلّة والحقارة كما نجد المقلّل

للشيء يشير إليه بضمّ يد أو فم ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن ساعة الجمعة وأشار بيده يقلّلها[8]فإنه جمع أصابعه وضمّها ولم يفتحها، "وأما الواو فلا معنى لها في التصغير لوجهين أحدهما دخولها في ضرب من الجموع نحو "الفُعُول" ، فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير فيلتبس التقليل بالتكثير ، والثاني أنه لابدّ من كسر ما بعد علامة التكسير في "مَفاعِل" ليتقابل اللفظان وإن تضادّا، كما قابلوا عِلم بجهل وروى بعطش ووضُع فهو وضيع بشرُف فهو شريف فلم يمكن إدخال الواو لئلا يخرجوا منها إلى كسرة واستبقيت الألف لأجل أصل الجمع لها وبقيت الياء وفتح ما قبلها لأجل ضمّ أول الكلمة لئلا يخرج من ضمّ إلى كسر".[9]

ولمّا كان من دلالة التصغير تقليل العدد فلم يصغّر الواحد في هذا النوع منه لأنه يستحيل عقلا أن يقلّل من عدّة الواحد وهنا (أي في تصغير العدد) يُلجأ إلى العدد القابل للتصغير وهو دون شك الجمع لأنّ عدّته قابله للتقليل، ولكونهم جعلوا الأصل في التصغير أن يصغّر المفرد وفّقوا بين الأمرين، فصغّروا لفظ المفرد ثم إن كان عاقلا جمعوه بالواو والنون وإن كان غير عاقل جمعوه بالألف والتاء فقالوا في لفظ "مسلمون" "مُسَيْلِم" لأنّ الأصل في التصغير تحقير الذات المفردة وأما التصغير المراد به تقليل عدّة المصغّر ففرع عليه فعلى الأصل صغروا المفرد وعلى الفرع أضافوا الواو والنون وتمّ لهم الأمران (عدم الخروج عن الأصل في التصغير وعدم التقصير في تقليل عدّة الجمع) هذا في المذكر العاقل .

أمّا في غير العاقل، فتجد أن المفرد إن كان مذكّرا قبل التصغير يجمع جمع تكسير كما في درهم ودراهم وإن أرادوا تقليل عدد الجمع عادوا إلى المفرد فصغّروه تصغير تحقير موافقة بين الأصلين لأن المفرد أصل الجمع والتحقير أصل التصغير ثم جمعوه جمع سلامة فجعلوا الأصل للأصل والفرع للفرع ،هذا من جهة ومن جهة أخرى يجمع هذا المصغّر الذي تريد تقليل عدّته(رُجيْل مثلا الذي كان جمع مكبّرِه رِجال) جمع سلامة بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير[10] ،كرُجيْلون في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعته بالألف والتاء مذكرا كان ككُتيْبات في كتب أو مؤنثا كقُديْرات في قدور، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى فنقول في جرحى وحمقى وحُمُر

وعِطاش في المذكر: جُرَيّحون وأُحيْمِقون وأُحيْمِرون و عُطَيْشانون وفي المؤنث جُرَيّحات وحُمَيّقاتوحُمَيْرَواتوعُطَيشَيَات بجمع المصغَّر جمع سلامة وإن لم يجز ذلك في المكبرات)[11].

1.4. التصغير و دلالة القلّة والكثرة في أبنية الجموع :

يتفق العقلاء على أن التصغير يحمل معنى التقليل للعدد ويحمل معنى التحقير للذات ، ولمّا كانت هذه من بين معانيه، فالباب فيه أن يؤتى به لتقليل أقلّ عدد ممكن وهو الواحد إذ المعدوم لا يصغّر عقلا ولذلك صغِّر المفرد ثلاثيه ورباعيه وخماسيه ولا يستحيل عقلا لذلك ثبت سماعا في هذه اللغة تصغير ما دلّ على القليل لأن تقليل عدّة القليل محمولة على تقليل الواحد، فكذلك أمكن جمع القلة المجموعة المحدودة بالعشرة للعلّة ذاتها وهي قربها من الواحد وما يردّه العقل هو تقليل العدد بالتصغير مع إبقائه دالاّ على الكثرة، فهذا عين التناقض ولذلك لا نجده في كلامهم . بل نجدهم إذا عمدوا إلى تقليل عدّة المكثّر ردّوه إلى قليل العدد أو إلى واحده ثم صغّروه ليوافقوا نواميس العقل .

2.4. التناظر بين التصغير والجمع في الثلاثي والرباعي والخماسي :

كل ما جمع من الثلاثي في كثرته على فِعال فتصغيره يقابل هذا الوزن، فكسرة الفاء في فِعَال تقابلها الضمة في فُعَيْل وفتحة العين فيهما سواء وحرف اللين في الجمع ألف وفي المصغّر ياء .

مثال ذلك :كعب :(كُعَيْب / كِعَاب) ،كلب :(كُلَيْب / كِلاَب)، ظبي :(ظُبَيّ /ظِبَاء)، دلو: (دُلَيّ / دِلاَء)

والمستقرئ للثلاثي قلّما يجده من غير تصغير على عكس جمع كثرته لأن لكل بناء وزن تصغير واحد إن عدم ليس له ما يعوّضه على عكس أبنية الجموع، فقد يستعاض بأبنية القلّة عن أبنية الكثرة وقد يحدث العكس لأنها كلها الأصل فيها مطلق الجمع ولأنهم في المصغّر لم يمنعهم الثقل من صوغه لأنّه قليل في استعمالهم، والثقل مغفور مع قلة الاستعمال أما الجمع فلكثرته على ألسنتهم تحرّجوا من ثقله فمنعوا عدّة أبنية من خطابهم لأن الجمع ثقيل معنى فيستقبح فيه زيادة ثقل في اللفظ.

ولا شكّ أن الصيغة الأكثر تناظرا مع مصغّر الثلاثي هي فِعَال وبما أنّ فُعُول أختها فإن عُدمت نابت عنها وأحيانا تجتمع معها في جمع مفرد واحد وهي قريبة منها في مقابلة المصغّر لأنها

وافقته في ضمّ أوله، وإن غابت الصيغتان معا ناب عنهما جمع القلة كأَفْعُل وأفعال وأفعِلة على قليل فكان الوزنان الأولان أبعد مقابلة لوزن المصغّر لفظا ودلالة، فبُعد المقابلة اللفظية واضح أمّا بُعد المقابلة الدلالية فحاصل من كون جمع القلة لا يبعد عن المفرد بكثير فهو محدود بالعشرة أما المصغّر فقد يبعد عن الواحد بكثير وإن كان البعدان ليسا من قبيل واحد لأن بُعد التصغير في الذات أمّا بعد الجمع فخارج عن الذات.

أما الرباعي والخماسي اللّذان لم يكسّرا على أبنية القلّة فقد كسّر مصغّراهما مناظرة لأوزان جمعيهما وزوائد المفرد التي حذفت في جمعيهما هي ذاتها التي حذفت في مصغّريهما، وهذا لأنّ العرب حملت تكسير المصغّر على تكسير الجمع.

3.4. الكوفيون في تصغير جمع الكثرة:

علم مما سبق أنَّ البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه لا يصغِّرون جموع الكثرة على مفردها إن كانت على بابها أي إن أرادوا بها الكثرة وإنّما يردّونها إلى مفردها ثم يصغَّر ثم يجمع جمع سلامة إمّا بالواو والنون وإمّا بالألف والتاء كما أسلفنا، وحتى إن أريد بجموع الكثرة أقل العدد أي يراد بها مادون العشرة نزولا إلى الثلاثة ولم يكن لها بناء دالّ على القلّة فمع هذا لا يصغرونها على لفظها بل العبرة عندهم بدلالتها الأصل قال سيبويه : "وإذا حقّرت الشسوع وأنت تريد الثلاثة قلت(شُسَيْعات) ولا تقول شُسَيِّع لأن هذا البناء لأكثر العدد في الأصل وإنّما الأقل مدخل عليه كما صار الأكثر يدخل على الأقل"[12].

وقد تبع أبو حيّان البصريين في عدم تصغير جمع الكثرة على لفظه وهو الذي إذا نقل مذهب البصريين في أمور الصرف والنحو قال: "مذهب أصحابنا كذا" "وذكر أصحابنا". قال:"فلو كان الذي تريد تصغيره جمع كثرة نحو عُقْبان جمع عُقاب فلا تصغّره على لفظه فتقول عُقَيْبان وإن كان قد سمع فيه عَقابين بل تردُّه إلى جمع القلّة وهو أعقب فتصغّره فتقول أُعَيْقِب"[13]

ثم حكى أنّ الكوفيين يصغّرون جمع الكثرة على لفظه إذا كان له نظير في الآحاد[14]، فالكوفيون على حدّ قوله يصغّرون عقبان بزنة فُعْلان وما شابهها كأُصْلان وشُقْران وسُودان"[15] على ألفاظها حملا على المفرد الذي جاء بزنتها وصُغّر على لفظه مثل عُثَيْمان تصغير عثمان ولم

يحملوها على سُلطان لأنّه لم يُصغّر على لفظه بل تكسيره للتصغير محمول على تكسيره للجمع فيقال في تكسير جمعه سلاطين فحملا على هذا حقر على سليطين ليتقابل التكسيران.

وبهذا نخلص إلى أن البصريين يجعلون تكسير التحقير فرعا على تكسير الجمع وبذلك اطَّرد القياس عندهم ولم يلحقهم التناقض والشذوذ والكوفيون خالفوا في هذه المسألة البصريين فحملوا تكسير الجمع على تكسير التصغير.

كي تتضح المسألة أكثر نورد قولي إمامين من أئمة النحّاة البصريين.

قال ابن الشجري :"وكل اسم آخره ألف ونون زائدتان فتصغيره محمول على تكسيره فإذا علمت أن العرب كسّرته فقلبت ألفه في التكسير ياء وأثبتت نونه فجاءت به علي مثال فَعَالين، حملتَ تصغيره على تكسيره فصغّرته على مثال فُعَيْلِين كقولك في سلطان وسِرحان (الذئب) ووَرَشان(طائر)سلَيطين وسُريحِين ووُرَيْشين فإن لم تعلم العرب كسّرته على هذا الحدّ[16] أقررت ألفه فجئت به على مثال فُعَيْلان كقولك في سكران وعثمان وسلمان : سُكَيْران وعُثَيْمان وسُلَيْمان لأنّهم لم يقولوا سَكارين"[17].

والقول الثاني هو لأبي حيان الأندلسي قال:"وإذا ما ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه أو لا في التصغير حمل على باب غضبان وعثمان لأنه الأكثر."[18]وأنت ترى أن المعنى أن لا يعرف أتقلب ألف المفرد المصغّر ياء أم لا هو أن لا يعرف أتكسِّره العرب للجمع على فَعالين أم لأنّهم ما قلبوا ألفه ياء إلاّ لمّا علموا جمعه على فعالين تحقيقا للمقابلة والمناظرة ثم قال إنّه يجمع على باب غضبان وعثمان لأنَّه الأكثر أي أنّ الأكثر في باب ما كان آخره ألف ونون من المفرد أن لا يكون جمع كثرته على فعالين إلا ما شذَّ كما رأينا. وبذلك فالكوفيون لم يبعدوا النجعة في تصغير هذا المفرد فُعَيْلان بإبقاء الألف فحملوا عليه أبنية الجمع التي جاءت مختومة بألف ونون ولم يلقوا بالا لانخرام الأصل الدلالي وهو أن المقبول عقلا أنّ الكثير إذا جئت إلى تقليل عدده إذا قلّلته على لفظه جمعت بين متناقضين باستثناء جمع السلامة فقد اتضح لك علّة تحقيره على لفظه .

ولك أن تنظر إلى أدلّة البصريين ومخالفة الكوفيين لهم ، لمّا ردّ سيبويه وأصحابه جمع الكثرة عند التصغير إلى المفرد ثم جمعوه مصغّرا كما مضى في " عُقْبَان" جمع " عُقَاب" ، خالف الكوفيون وصغّروه على لفظه .

5 ـ التناظر دلالة ولفظا بين تقليل عدة جموع القلة والكثرة وتكثيرها "التناظر بين التصغير وجمع الجمع":

ثبت وسمع عن العرب أنها إذا صغّرت جمع القلة الذي له جمع مثل أفعلة وأفعل اللّتين تجمعان على أفاعل فتصغيرها مبني على مقابلة جمعهما لأنّك تقول أُفَيْعِل فيقابل أَفَاعِل فهنا جعلت جمع القلة بمثابة المفرد على أنّه مركز تناظر بين المصغّر والمكسّر (لأنه هو المعني بالتصغير والجمع)لأنّك في المفرد ثلاثيا كان أو رباعيا أو خماسيا تجعل المفرد نقطة التناظر، فكلب هي محور التناظر بين كُلَيْب وكِلاَب وضفدع هي مركزه بين ضُفَيْدِع وضَفَادِع وسلطان هي مركزه بين سُلَيْطِين وسَلاَطِين وأسورة هي مركزه بين أُسَيْوِرَة وأَسَاور.

وكذلك هنا (أي في تصغير جمع القلة) فإن أكلب هي مركز التناظربين مصغره أُكَيْلِب وجمعها أكَالِب وأرهط وتصغيرها أُرَيْهِط وجمعها أراهط وكذلك في أفعال تجعله مركز تناظر بين مصغره وجمعه فتقول في أنعام وأقوال أنيعاموأقيوال تقليلا من عدّته ومناظرة لأناعيم وأقاويل جمعا وتكثيرا لعدّته.

فانظر إلي مقابلة ضمة المصغر لفتحة الجمع ويائه لألفه ولمّا أبقي على ألف أفعال في المصغّر فقيلأُفَيْعَال حملا على عثيمان وبابها ، فقابلت ياء الجمع في أفاعيل ولو قلبت الألف في "أفيعال" ياء لالتلبس بأنّك صغّرت أفاعيل جمع أفعال على لفظه ومعلوم أن جمع الجمع لا يصغّر على لفظه، فلا تصغّر أقاويل جمع قول وإنّما تجعل أقيوال تصغيرا لأقوال مقابلة لجمع الجمع أقاويل.

وحتّى جمع الكثرة الذي جمع فكما لم يكسر[19]في الجمع وإنّما زيدت فيه واو ونون أو ألف وتاء فكذلك لم يكسّر في تصغيره وإنّما صغّر مفرده ثم جمع جمع سلامة وتمّ التقابل بوجه لطيف ودقيق.

فكما جعلوا "جَمَل" مثلا : مركز تناظر بين جُمَيْل وجِمَال لأنّه "أي جمل المفرد" هو الذي عُني بالتصغير، جعلوا فِعَالا جمع الكثرة مركزَ تناظر بين مصغّره وجمعه ففي تقليل عدده ردّوه إلى مفرده وصغّروه على جُمَيْل نحو رُجَيْل ورُجَيْل ثم جمعوه جمع سلامة ليقابل جمع الجمع "أي جمع فِعَال وهو هنا جمالات ورحالات ورجالات" ليس إلاّ.

فبقي التناظر الذي كان بين رُجَيْل وجُمَيْل ورُحَيْل ونظائرها رِجال وجِمال ورِحال لمّا كانت رجل ورحل وجمل هي المعنية بالتحقير والتكثير وإنمّا زيدت الألف والتاء فبقي التناظر قائما وإنما تبدل مركزة حيث صار فعالا "أي رجالا وجمالا ورحالا" لأنّها هي التي أريد تقليلها وجمعها ولأنّ فِعالا أخت فُعُول فالأمر نفسه يقال في بيت وبيوت لما صغّر بيت وكثّر، وفي بُيَيْتَات وبُيوتات لمّا قلّلت وكثّرت بيوت.

وكذلك في "فُعْلان" الذي جُمع وهو جمع مثل حُشّان ومُصران جمعا على حشاشين ومَصارين وهما قبل ذلك جمعا حُشٍّ ومَصْر فتقابل فيهما تصغيرهما وجمعهما فحُشَيْشِين ومُصَيْرِين مصغّرا حشّان ومصران قد قابلا جمعي حُشّان ومُصْران وهما حَشَاشين ومَصَارين[20] وإنّك لتجد العجب العجاب في لسان أولئك الأعراب ، فلا تكن له مزدريا أو مهينا وقد جعله ربّك عربيا مبينا.

6 ـ خاتمة :

إنّ ما قمنا به في هذا البحث هو محاولة متواضعة للوقوف على ما يحكم أمثلة باب التصغير من علاقات التكافؤ والتناظر فيكوّن بذلك ما يعرف في الرياضيات بالمجموعة أو الزمرة ، ثمّ حاولنا إثبات التناظر بين التصغير والجمع مبنى ومعنى ، فوفّق الله أن توصّلنا لبعض النتائج هذا تخليصها من مواضعها في البحث واستخلاصها .

- من عجائب التناظر بين التصغير والجمع أنّه كما يكثر للمفرد الواحد أبنية جمعه ، نحو عبد وشيخ ـ فإنّ أبنية جمع كلّ منهما تربو عن التسعة ـ تكثر الأبنية التي تجتمع في نفس بناء التصغير ، نحو: رَجُلٍ و رِجْلٍ و رَجْلٍ(جماعة الراجلين) فإنّ تصغيرها واحد هو: "رُجَيْلٌ" . وكذا لو أنّ العرب استعملت أسماء ثلاثية متآلفة المبنى مختلفة المعنى ، فإن الاحتمال الرياضي يحكم بنتاج اثني عشر لفظا مختلفة المعاني مؤتلفة المباني،

وذلك بضرب ثلاث حالات الفاء من فتح وضمّ وكسر في أربع حالات العين من فتح وضمّ وكسر وسكون ، فينتج اثنا عشر وزنا يخرج منها وزن "فِعُل" لثقل الانتقال من كسر إلى ضمّ ، كلّ هذه الأوزان لا يجاوز تصغيرُها " فُعَيْلا"، والشيء نفسه يقال في الرباعي والخماسي .

- التصغير يردّ الساقط من أصول الكلمة بلا عوض في نحو : دم ويد وفم وأب وأخ ، ويسقط الزائد للعوض عن الأصول الساقطة بعودتها، فتتكافأ عندئذ مع التي لم يسقط من أصولها شيء في مجموعة متكافئة العناصر تجمعها هيئة واحدة هي " فُعَيْلٌ" .

أمّا زوائد الثلاثي لغير عوض ، كحروف التأنيث ، نحو: التاء في طلحة وسَلَمَة أو الألف في دنيا وحُبلى أو الألف والهمزة في حمراء وعرجاء أو الألف والنون في نحو سكران وقحطان، فإنها لا تسقط في التصغير ولا تخرج البناء الذي لحقته من مجموعة نظائره الثلاثية لأنّ العبرة بصدر الثلاثي قبلها ، ويجمعها كلّها فتح اللّام الأصلية التي بعد ياء التصغير (وهي آخر الثلاثي) نحو : طُليحة وحُبيلى وحُميراء وسُكيران ، ولو كسرت هذه اللّام التي بعد ياء التصغير وجاء بعدها زائد لدخل هذا اللفظ باب الرباعي ، نحو : زُريقِم (مصغّر زُرْقُم مزيد بميم ، وهو شديد الزُرْقة) لأنّ في الرباعي لابدّ من كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير فيه ، وإليك مزيد بيان :

- العبرة في حروف الكلمة المراد تصغيرها ومن ثمّ جعلها في باب دون آخر، ليس عدد حروفها بل لا بدّ من النظر في أحرفها الزوائد ، فإن كانت من قبيل تاء التأنيث كما في زيادة الألف والنون في الثلاثي في نحو: سُكَيْرَان وعثميان ، فإنّها لا تخرجه عن مكافأة عناصر مجموعة الثلاثي المصغّر " فُعَيْل" على عكس ما زيد على الثلاثي ممّا ليس له شبه بعلامات التأنيث والألف والنون ، ولا يهمّ في أيّ موضع زيد ، ولأجل أيّ غرض زيد، نحو: أحمد وجالس وكوثر وزُرْقُمٍ ، فإنّ تصغيرها من باب " فُعَيْلِل" وما يكافئه .
- علاقة التناظر تكون بين بنات الباب الواحد بحيث تقابل فاؤه بضمّتها وعينه بفتحتها وياء التصغير بسكونها واللّام التي بعدها نظائرها في بنات بابه ، فإذا تحقق هذا لا يضرّ لامه أن تفتح لما بعدها كما أشرنا قبل أمّا علاقة التوازن فهي ناتجة عن كلّ زيادة إلحاق في الألفاظ سواء قبل الفاء أو بعدها أو بعد العين ، ممّا يفسد تقابل الأصول وتناظرها بعضها مع بعض ، وهذا كله يستنطق من الجداول التي مرّت في طيّ البحث .

- كل ما جمع من الثلاثي في كثرته على فِعَال فتصغيره "فُعَيْل"يقابل هذا الوزن، فكسرة الفاء في فِعَال تقابلها الضمّة في فُعَيْل وفتحة العين فيهما سواء وحرف اللين في الجمع ألف وفي المصغّر ياء .
- الرباعي والخماسي اللّذان لم يكسّرا على أبنية القلّة فقد كسّر مصغّراهما مناظرة لأوزان جمعيهما وزوائد المفرد التي حذفت في جمعيهما هي ذاتها التي حذفت في مصغّريهما، وهذا لأنّ العرب حملت تكسير المصغّر على تكسير الجمع.
- البصريون يجعلون تكسير التحقير فرعا على تكسير الجمع وبذلك اطَّرد القياس عندهم ولم يلحقهم التناقض والشذوذ والكوفيون خالفوا في هذه المسألة البصريين فحملوا تكسير الجمع على تكسير التصغير.
- إذا صغّرت جمع القلة الذي له جمع مثل أفعلة وأفعل اللّتين تجمعان على أفاعل فتصغيرها مبني على مقابلة جمعهما لأنّك تقول أُفَيْعِل فيقابل أَفَاعِل فهنا جعلت جمع القلة بمثابة المفرد على أنّه مركز تناظر بين المصغّر والمكسّر (لأنه هو المعني بالتصغير والجمع)لأنّك في المفرد ثلاثيا كان أو رباعيا أو خماسيا تجعل المفرد نقطة التناظر، فكلب هي محور التناظر بين كُلَيْب وكِلاَب وضفدع هي مركزه بين ضُفَيْدِع وضَفَادِع وسلطان هي مركزه بين سُلَيْطِين وسَلاَطِين وأسورة هي مركزه بين أُسَيْوِرَة وأَسَاور.

قائمة المصادر والمراجع :

1 ـ أبو حيّان الأندلسي (ت : 754 هـ) ـ ارتشاف الضّرَب من لسان العرب ـ تح : مصطفى النماس ـ مطبعة المدني ـ المؤسسة السعودية بمصر. ط 1408 هـ.
2 ـ ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي (ت : 542 هـ) ـ أمالي ابن الشجري ـ دراسة وتحقيق محمد محمود الطناحي ـ مكتبة الخانجي القاهرة .
3 ـ ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت : 751 هـ) ـ بدائع الفوائد . تحقيق هاني الحاج . المكتبة التوفيقية . مصر من دون تاريخ .
4 . ابن يعيش محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (ت: 643هـ) . شرح المفصل للزمخشري ـ تح : إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ط : 1/ 1422 هـ - 2001 م .

5 ـ الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن (ت : 686 هـ) . شرح شافية ابن الحاجب . تح : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحي الدين عبد الحميد ـ دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان 1982م .

6 ـ الحريري أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، البصري (ت: 516هـ) ـ درة الغوّاص في أوهام الخواص . تح : عرفات مطرجي . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . ط : 1/ 1418هـ/1998م .

7 ـ سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر (ت : 180 هـ) . الكتاب . تح :عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي، القاهرة ـ ط : 3/ 1408 هـ ـ 1988م .

---

[1]. سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر. الكتاب . تح :عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة ـ ط : 3/ 1408 هـ ـ 1988م
ص :418/3 . 419 .

[2] . الحريري أبو محمدالقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، البصري (المتوفى: 516هـ) ـ درة الغواص في أوهام الخواص ـ تح : عرفات مطرجي ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ ط : 1/ 1418هـ/1998م ـ ص : 120 .

[3]. سيبويه ـ الكتاب ـ ص : 416/3 .

[4] . الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن- شرح شافية ابن الحاجب- تح : محمد نور الحسن ومحمد الزقاف ومحي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية- بيروت . لبنان 1982م . ص : 15/1 .

[5]. الكتاب . ص : 416/3 .

[6] . ابن يعيش محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (المتوفى: 643هـ) ـ شرح المفصل للزمخشري ـ تح : إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ط : 1/ 1422 هـ - 2001 م ـ ص : 398/3

[7] . ينظر: ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي . بدائع الفوائد . تحقيق هاني الحاج . المكتبة التوفيقية . مصر من دون تاريخ . (38/1).

[8] . مسلم . صحيحه- باب فضل ساعة الجمعة ص 305 ، وفيه بعد الحديث" وأشار بيده يقلّلها" أما ضم الأصابع وجمعهما فمن عند السهيلي.

[9] . ينظر: ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد . مصدر سابق : (38/1).

[10] . كان حقّه أن يقدم سبب عروض الوصف بالتصغير على سبب حصول العقل لان سبب حصول العقل كان موجودا في المكبر"رجل" ومع ذلك لم يجمع جمع سلامة فلما عرض الوصف في المصغر(رويجل أو رجيل) لكونها بمعنى (رجل صغير) واستغنوا عنها برجيل أو رويجل) لدلالتها على الصفة والموصوف معا كما لم يحتاجوا في رجل ورجلين إلى ذكر عدد قبلهما لأن في كل منهما دلالة على العدد والمعدود معا.

[11] . ينظر :الإستراباذي . شرح شافية ابن الحاجب- ص: 266/1 ، وهذا التصغير الذي هو بمعنى تقليل عدد المصغر لمّا لم يكن المفرد هو مركز التناظر فيه لم يتقابل بناء المصغّر مع بناء الجمع.

[12] . سيبويه . الكتاب . ص : 491/3 .

[13]. أبو حيّان الأندلسي . ارتشاف الضّرَب من لسان العرب . تح : مصطفى النماس . مطبعة المدني . المؤسسة السعودية بمصر. ط 1408 هـ (175/1) .

[14]. ينظر السابق نفسه .

[15]. أُصْلان جمع أصيل مثل بعران جمع بعير ويقال في جمعه أيضا أُصُل مثل رسل وآصال للقلّة بزنة (أفعال) وشُقْران جمع أشقر-وسودان جمع أسود. فكلّها إضافة إلى عقبان تصغَّر عند الكوفيين على لفظها حملا على عثمان الذي يحقّر على عثيمان فيقال فيها عقيبان وأصيلان وشقيران وسويدان هذا ما قال به الكسائي والفرَّاء كما جاء في الرضيّ على الشافية ص : (267/1) .

[16]. ابن الشجري ضياء الدين بن السعادات . أمالي ابن الشجري . دراسة وتحقيق محمد محمود الطناحي . مكتبة الخانجي القاهرة . ص : (84/1) .

[17]. ابن الشجري . أمالي ابن الشجري . ص : (84/1) .

[18]. أبو حيان الأندلسي . ارتشاف الضرب . ص: (175/1) .

[19]. وأما تكسير جِمال (فِعال) بناء كثرة جمل على جمائل(فعائل) فمحمول على فِعال المفرد مثل شمال على شمائل ومن ثمة فهو ليس بأصل يقعّد عليه .

[20]. كل لفظ من ألفاظ جمع الجمع التي أثبتناها في المتن قد أوردها سيبويه في كتابه باب جمع الجمع ، ص :(96-94/4).